



MAURITANIA

PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

خطاب معالي وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون
السيدة الزاها بنت محمد ولد مكناس
امام الدورة 64 للجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك، 28 سبتمبر 2009

سيادة الرئيس؛

أصحابي المعالي والسعادة؛

أيها السادة والسيدات؛

إسمعوا لي- في البداية - أن أبدأ باسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وباسمي شخصياً، معالي الدكتور علي محمد السلام التريحي، بمناسبة انتخابه رئيساً للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أتمنى له التوفيق في مهامه النبيلة والجسيمة.

وثقتي عميقة في أن ما ستبذلونه- يا سيادة الرئيس- من جهود حثيثة ومسامحي موفقة، سيكون له الأثر الطيب في تعزيز مكانة المنظمة التي تحققت تحت إمره سلفكم، سعادة السيد ميغيل دسكوتو بروثمان.

وأود، في هذا المقام، أن أعبر أيضاً عن شكري وتقديري للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، على ما بذله من جهود مفعولة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، ولتحقيق أهدافه الألفية للتنمية، وللتسدي لظاهرة التغير المناخي.

سيادة الرئيس؛

أصحابي المعالي والسعادة؛

أيها السادة والسيدات؛

تتزامن دورتنا هذه مع خروج بلاحي من أزمة سياسية ومؤسسية حامت لمدة أشهر، وانتصت- والله الحمد- بتوصل الفرقاء السياسيين الموريتانيين إلى حل توافقي تجسد في "اتفاق حكار"، تحت رعاية مجموعة الاتصال الدولية.

وقد مكن هذا الاتفاق من اعتماد لجنة انتخابية أشرفته على تنفيذها حكومة وحدة وطنية. حصلت الأقلية البرلمانية على نصف مقاعدنا، ومن ضمنها وزارات سيادية كالدفاع والداخلية والمالية والإعلام كما ترأست اللجنة المستقلة للانتخابات وحصلت على ثلثي أعضائها.

و تحلّ عطلّ العودة بالبلاد إلى الحياة الدستورية الطبيعية بانتخاب السيد محمد ولد عبد العزيز رئيساً للجمهورية الإسلامية الموريتانية . في الشوط الأول بنسبة 52 فاحل 54 في المائة . في الاستحقاق الرئاسي الذي جرى يوم الثامن عشر من يوليو الماضي، و شهد المراقبون الدوليون والوطنيون بنزاهته وشفافيته.

ويطيب لي هنا أن أتقدم ، باسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بجزيل الشكر إلى فريق الاتصال الدولي.

وأخس بالشكر رئيسَ الإتحاد الإفريقي، القائد عمر الفاضلي ، الذي كان من السابقين إلى الحكومة إلى حل داخلي يضمن للفرقاء الموريتانيين إمكانيّة العودة ببلادهم إلى وضعية دستورية مآدنة.

و شكري موصول كذلك إلى الأستاذ عبد الله واحد، رئيس جمهورية السنغال الشقيقة، الذي واخيه هذا التحول بإشرافه الشخصي على توقيع اتفاق داخار ومتابعة تطبيق مختلف بنوده.

إن موريتانيا ، تحت رئاسة السيد محمد ولد عبد العزيز ، مصممة على المضي قدماً في ترسيخ الديمقراطية وبناء دولة المؤسسات، ضمن إطار من الاستقرار والأمن يكفّل الإزدهار والرخاء للشعب الموريتاني.

سيادة الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها السادة والسيدات،

وعيا منا بضرورة التعامل بين الدول والشعوب، فإن موريتانيا تجدد تمسكها باتحاد المغرب العربي كخيار استراتيجي لشعوب المنطقة، كما تؤكد تشبثها بالعمل العربي المشترك، ضمن جامعة الدول العربية، وبالتعامل في إطار الاتحاد الإفريقي، وباصحاف ومبادئ الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، نعلن دعمنا للجسود المبذولة من أجل إصلاح منظمة الأمم المتحدة، وبالأخص مجلس الأمن الدولي، الذي نطالب بتوسيعه ليضم مقعدا دائما للقارة الإفريقية، ومقعدا آخر للمجموعة العربية، التي تمثل شعوبنا وحضارتنا من إحدى عشر بالمائة من سكان المعمورة.

سيادة الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها السادة والسيدات،

إن الجسود الجبارة التي بُذلت خلال الدورة الثالثة والستين لجمعية العامة تستحق الإشادة والتأييد، سواء تعلق الأمر بمؤتمر الدوحة لتمويل التنمية أم بمؤتمر نيويورك حول الأزمة الاقتصادية والمالية وانعكاسها على النمو.

إلا أنه على الرغم من كل هذه الجسود المشكورة، لا يزال العالم اليوم يئن تحت وطأة الأزمة المالية الخائفة التي شلت حركة التنمية بشكل عام، وفي البلاد الأكثر فقرا على وجه الخصوص.

إن تأثير الأزمة المالية على اقتصاديات الدول الأقل نمواً تأثير كارثي.

فالتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حققته دول الشمال الغنية في السنوات الأخيرة بات من شبه المؤكد أنه سيعاني من مصاعب جديدة وسيؤثر على برامجها لتحقيق أهدافه الألفية المنشودة.

و على المجتمع الدولي، والعالم كله، أن يتحرك وبسرعة للتسدي لهذه الطارئة التي تصدح النظام الاقتصادي العالمي، وذلك من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات العملية الرامية إلى :
- استعادة الثقة وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل اللائق للجميع؛

- تعزيز وتنشيط تجارة والاستثمار المفتوحين؛

- تزويد الدول الفقيرة بتمويلات خاصة للحفاظ على المصالح المحققة في مجال محاربة الفقر؛

- تعزيز دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في التسدي للأزمة الاقتصادية وأثرها على التنمية؛

و في هذا الصدد، نطالب الدول الغنية أن تفي بالتعهدات التي قطعت على نفسها، في لندن مطلع شهر إبريل الماضي، لتمويل التنمية في العالم النامي، حيث التزمت بتوفير أكثر من 50 بليون دولار أمريكي للبرنامج الماحض إلى تنشيط الاقتصاد العالمي، مع تخصيص 50 بليون دولار أمريكي من هذا المبلغ للبلدان المنخفضة الدخل، في خطوة أحرص على تهيئتها من على هذا المنبر.

سيادة الرئيس؛

أصحاب المعالي والسعادة؛

أيها السادة والسيدات؛

كما نعتقد أن من واجب الأسرة الدولية التفكير بشكل جدي في أسباب هذه الظاهرة وطرق
مواجهتها واستئصالها بصفة نهائية.

سيادة الرئيس،

أصحاب المعالي والمعاداة،

أيها الماحة والسيدات،

إن الوفاء بالالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه تحتاج إنشاء هذه المنظمة لن يتحقق
إلا إذا استفادت جميع دول وشعوب العالم من الإمكانيات المتاحة، وتم دعم جهود التنمية في
الدول النامية من أجل خلق القدرات والظروف المناسبة للعيش الكريم في كنف الحرية
والمساواة.

بذلك وحده يمكن، من منظورنا، تحقيق الأهداف التي من أجلها أُنشئت منظمة الأمم المتحدة.

أشركم على حسن المتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.